

واقع تطبيق مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي

ابراهيم محمد سليمان الشيخ عيد

المشرفين

أ.د/ صفاء محمد عبدالدايم د/ حسين محمد سليمان

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على واقع تطبيق مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الصناعية الفلسطينية واستخدم الباحث قائمة الاستقصاء كأداة للدراسة وزعت (٩١) استبانة وتم استرداد ما نسبته (٩٠.١١%) من الاستبانات الموزعة، واستخدم الباحث برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانات، وتم التوصل إلى عدة نتائج من أهمها وجود تطبيق لمؤشرات الفعالية المالية في الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي وعدم وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير مدة الإدراج في السوق باستثناء متغير اهتمام الإدارة العليا تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير مدة الإدراج في السوق، وعدم وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير الأسلوب الإداري، باستثناء المتغيرات (مجمّل هامش الربح، القوة الإيرادية) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير الأسلوب الإداري، كما أوضحت عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية، تعزى لمتغير سنوات الخبرة باستثناء المتغيرات (توافر الموارد البشرية، مجمّل هامش الربح) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير سنوات الخبرة. وعدم وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير الدرجة

العلمية. وخرج البحث بتوصيات من أهمها: ضرورة الاهتمام باحتساب مؤشرات الفعالية المالية، والتركيز على تحسين العوامل التي تؤدي زيادة المبيعات، وتبني الأنظمة التي تركز على التكنولوجيا المعلوماتية، والاهتمام بالعنصر البشري كأحد أهم العناصر التي تساهم في تقدم ورفعة الشركة.
الكلمات المفتاحية: مؤشرات الفعالية المالية

Abstract:

The research aims to identify the reality of applying financial efficiency indicators in Palestinian industrial companies. The researcher used the survey list as a study tool. (91) questionnaires were distributed and (90.11%) of the distributed questionnaires were collected. The researcher used the Statistical Analysis Program (SPSS) to analyze the data of the questionnaires. Many important results have been found, such as: 1- Financial efficiency indicators applied in Palestinian industrial companies listed on the Palestine Financial Market. 2- There are no significant differences for the variable of the period listing in the market, except for the variable of interest of the senior management, which showed that the probability value (Sig.) of the respondents' answers was less than the significance level ($\alpha \leq 0.05$). This indicates that there are significant differences for the variable of the period listing in the market, and there are no significant differences for the variable of administrative style, with the exception of the variables (total profit margin, revenue power), which showed that the probability value (Sig.) of the respondents' answers was less than the level of significance

($\alpha \leq 0.05$) and this indicates that there are significant differences for the administrative style variable. The study also showed that there were no significant differences for the variable years of experience, except for the variables (the availability of human resources, the total profit margin), which showed that the probability value (Sig.) of the respondents' answers was less than the significance level ($\alpha \leq 0.05$), this indicates that there are significant differences for the variable years of experience, and there are no significant differences for the degree variable. The research includes many important recommendations: 1- The need to pay attention to calculating financial effectiveness indicators. 2- Focus on improving factors that increase sales. 3- Adopting systems based on information technology. 4- Paying attention to the human element as one of the most important elements that contribute to the progress and advancement of the company.

Keywords: Financial Effectiveness

المقدمة:

لقد زاد الاهتمام بالقياس المالي للأداء الاقتصادي للأحداث والظروف والعمليات التي تحدث داخل الوحدة المحاسبية مما استدعى جهات عديدة بالإضافة إلى أصحاب حقوق الملكية والمديرين وجهات حكومية إلى الاهتمام بالمعلومات المحاسبية التي توضح مدى اهتمام الشركات بتحقيق مؤشرات مالية مرغوبة، للحفاظ على المركز التنافسي وتحقيق الأفضل في المؤشرات المالية من خلال معرفة الطاقة غير المستغلة والكفاءة في استنفاد الموارد. وتقييم الأداء المالي يأتي من خلال التحليل المالي الذي يقوم على أربعة خصائص رئيسة للمنشأة والتي تتمثل في درجة السيولة، والربحية،

والكفاءة في استخدام الموارد، والقدرة على السداد لهذه المنشأة، كما أن هناك اهتمام لكل عنصر من عناصر القوائم المالية (علاء بالتانوني: ٢٠١٦، ٢٧٥).

أولاً: الإطار العام للبحث

مشكلة البحث:

إن معرفة واقع تطبيق مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي، يعتبر مهم في تقييم الأداء، لذلك جاءت مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: ما هو واقع تطبيق مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما مستوى تطبيق مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي؟

٢- ما أثر خصائص الشركات لصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي على مؤشرات الفعالية المالية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل رئيس إلى معرفة واقع تطبيق مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي. ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

١- معرفة مستوى مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي.

٢- بيان أثر خصائص الشركات لصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي على مؤشرات الفعالية المالية.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته النظرية من الدور الذي تلعبه الشركات في فلسطين في نجاح وتطور الاقتصاد الفلسطيني ككل، كما تكمن أهمية البحث في تناوله لأحد الموضوعات ذات الأهمية في الوقت الحالي وهو مؤشرات الفعالية المالية حيث تعتبر أحد الزوايا الرئيسة لتقييم الأداء، وتعد مخرجات هذا البحث مهمة للباحثين

والمهتمين بهذا المجال بشكل عام، وللشركات الفلسطينية بشكل خاص، مما يساعدها على مواجهة حدة التنافس.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف واقع تطبيق مؤشرات الفعالية المالية، حيث يصف هذا المنهج الظاهرة أو المشكلة و يفسر ويحلل ويربط بين مدلولاتها للوصول إلى الاستنتاجات التي تسهم في فهم الواقع المتعلق بموضوع البحث وتطويره، وتم تحليل البيانات المالية للشركات المستهدفة خلال الفترة من ٢٠١٥م - ٢٠٢٠م (ستة سنوات) كسلسلة زمنية بواقع (٧٨) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة (مؤشرات الفعالية المالية)، وهذا الرقم كاف للوصول إلى نتائج إحصائية ذات معنى؛ كما قام الباحث بالاعتماد على قائمة الاستبيان أيضاً، ولأغراض التحليل ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام البرنامج الإحصائي (statistical package for social sciences-spss) وهو برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

فروض البحث:

بناءً على ما تناولته مقدمة ومشكلة البحث يمكن تقريب مشكلة البحث للواقع بصياغة الفرض طبقاً للمتغيرات كالتالي:

الفرض الأول: لا يوجد تطبيق لمؤشرات الفعالية المالية في الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي.

الفرض الثاني: لا يوجد أثر لخصائص الشركات لصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي على مؤشرات الفعالية المالية.

خطة البحث:

تم استعراض البحث في عدة تقسيمات وهي:

أولاً: الإطار العام للبحث.

ثانياً: الدراسات السابقة في مجال البحث.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي لمؤشرات الفعالية المالية.

رابعاً: الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

خامساً: نتائج البحث وتوصياته.

ثانياً: الدراسات السابقة في مجال البحث

١- دراسة (Slawomir Bukowski & Marzanna Lament, 2021)

“Market Structure and Financial Effectiveness of Life Insurance Companies”

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير هيكل السوق على الفعالية المالية لشركات التأمين على الحياة. وكان أهم نتائج الدراسة أن هناك تأثير لهيكل سوق التأمين على الفعالية المالية لشركات التأمين على الحياة. كما تشير النتائج إلى أن الفاعلية المالية لشركات التأمين على الحياة، المقاسة بالعائد على حقوق الملكية، تتأثر بشكل كبير إحصائياً بالحصة في سوق التأمين. ويؤثر نطاق نشاط شركات التأمين على حجم المخاطر ونتائج الفعالية المالية.

٢- دراسة (رشا ابراهيم، ٢٠٢٠)

هدفت إلى التعرف على مستوى الاداء المالي للبنك المذكور بعد تجربة الشراكة باستخدام النسب المالية للتحليل المالي واستخراج مؤشرات الربحية والمعلومات المتعلقة بالأداء المالي، والتعرف على أثر الشراكة بين القطاع البنكي وقطاع التأمين على مستوى الاداء المالي لهذه البنوك. وكان من أهم نتائج الدراسة أن هناك أثر ايجابي من تجربة الشراكة في رفع معدلات الأداء المالي للبنك بعد الشراكة.

٣- دراسة (هيثم البسيوني، ٢٠٢٠)

حيث هدفت إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الربحية بالبنوك التجارية، ومعرفة العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات السيولة بالبنوك التجارية، وبيان العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية. وكان من أهم نتائج الدراسة أنه يوجد علاقة ايجابية بين الإفصاح عن الدخل الشامل وبين حجم البنك ومعدل العائد على الاستثمار، كما يوجد تأثير سلبي بين الإفصاح عن الدخل الشامل وبين معدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم.

٤- دراسة (طارق ابراهيم، ٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى بيان أوجه القصور التي يواجهها النظام المحاسبي الحكومي في تقييم الأداء المالي، وتحديد الآليات المناسبة لمواجهة مشكلات قياس تقييم الأداء المالي. وكان من أهم نتائج الدراسة وضع إطار مقترح لقياس أثر التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن وموازنة البرامج الحكومية والأداء في تحقيق فعالية تقييم الأداء المالي في الوحدات الحكومية.

٥- دراسة (السيدة طلخان، ٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين العوامل الاقتصادية للتهور على مستوى الشركة مقياساً بمؤشرات الأداء المالي للشركة والاعتراف بخسائر تهور الشهرة، واختبار مدى تأثير مدخل المراجعة الخارجية كمتغير معدل على العلاقة السابقة. وكان من أهم نتائج الدراسة عدم وجود تأثير لمؤشرات الأداء السوقي والأداء الاجمالي والأداء النقدي على الشهرة، وأن اختلاف مدخل المراجعة الخارجية لم يكن له تأثير معنوي على العلاقة الرئيسية محل الدراسة.

٦- دراسة (تامر محمد، ٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم النماذج المستخدمة في قياس رأس المال الفكري، وتحديد مفهوم ومؤشرات قياس الأداء المالي في المنشأة، ومعرفة أثر الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري على مؤشرات قياس الأداء المالي. وكان من أهم نتائج الدراسة أنه لا يوجد تأثير للإفصاح عن رأس المال الفكري منفرداً على كل من العائد على الأصول والعائد حقوق الملكية والعائد على السهم والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وأن معلومات رأس المال الفكري وحجم الشركة والرافعة المالية لها القدرة معاً على تفسير جزءاً ملموساً من التغير في العائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية أو العائد على السهم أو القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في الشركات.

٧- دراسة (ايهاب عابد، ٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الاختلاف بين الأداء المالي للبنوك المندمجة وغير المندمجة، والوقوف على فروق الأداء المالي للبنوك المندمجة قبل وبعد عمية الاندماج، والتعرف على تأثير الأداء المالي للبنوك المندمجة على قيمة البنك. وكان

من أهم نتائج الدراسة أن هناك اختلافات جوهرية بين الأداء المالي للبنوك المندمجة وغير المندمجة، ووجود فروق للأداء المالي للبنوك قبل وبعد الاندماج، ووجود أثر للأداء المالي للبنوك المندمجة على قيمتها.

٨- دراسة (محمد الركايبى وآخرون، ٢٠١٨)

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تخصيص التكاليف البيئية على المنتجات على الأداء المالي من خلال المؤشرات التالية (العائد على الأصول، حجم المبيعات، الحصة السوقية)، وتطوير طريقة أكثر دقة لقياس تكاليف المنتجات من خلال تخصيص التكاليف البيئية على المنتجات، وتحسين الأداء المالي من خلال تحسين قرارات التسعير. وكان من أهم نتائج الدراسة أن تخصيص التكاليف البيئية تساعد على تحسين الأداء المالي للشركات، كما أن تخصيص التكاليف البيئية سيؤدي إلى تحسين مباشر في الأداء غير المالي للشركات.

٩- دراسة (محمد ابراهيم، ٢٠١٨)

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل المساهمات المالية غير المباشرة للسلوك المرجعي للعملاء، واختيار مقياس (BRV) باعتباره آلية يمكن استخدامها كمدخل رئيس في تحديد قيمة العملاء. وكان من أهم نتائج الدراسة أن العملاء الذين يحققون أعلى مستوى من الربحية المستقبلية للبنك - من خلال مقياس قيمة علاقة المنظمة مع العميل خلال فترة التعامل- ليسوا هم الذين يحققون أعلى قيمة مرجعية، قدمت الدراسة مصفوفة يمكن على أساسها بناء استراتيجيات تسويقية فعالة لزيادة ربحية البنك وتجزأة العملاء على أساس موضوعي.

١٠- دراسة (أسماء الكنفاني، ٢٠١٧)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق ممارسات التوريد على مؤشرات الأداء المالي وهذه المؤشرات هي (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل دوران الأصول، مجمل الربح). وكان من أهم نتائج الدراسة عدم وجود تأثير لممارسات إدارة سلسلة التوريد على جميع مؤشرات الأداء المالي (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على حقوق الملكية).

ما يميز الدراسة:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع مؤشرات الفعالية المالية، إلا أن هناك ندرة في الدراسات العربية التي تناولت مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الفلسطينية.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي لمؤشرات الفعالية المالية

يعتبر النظام المحاسبي من أهم النظم المنتجة للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، وتمثل المحاسبة الإدارية أهم فروع النظام المحاسبي التي ترتبط باتخاذ القرارات حيث توفر العديد من المعلومات المفيدة للإدارة لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات وتعرض العديد من النماذج والأساليب التي تساعد في اتخاذ القرارات (عبد الوهاب علي وشحاتة شحاتة، ٢٠١٦: ٧).

١- تعريف مؤشرات الفعالية المالية:

تعرف الفعالية المالية على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة (Vincent plauchet, 2006: 6).

وتعرف بأنها قدرة المنشأة على أداء وظائفها بما يحقق الرضا عنها، مما يعني التأكد من تحقيق الأهداف المخططة والوقوف على أسباب الانحرافات (رجاء عبد الستار، ٢٠١٢: ١).

كما يعرف (Martory B., Daniel Crozet, 2012: 160) الفعالية المالية بأنها تعبير عن العلاقة النسبية بين النتائج المتحققة والأهداف المخططة والتي تفسر القدرة على تحقيق الأهداف بالشكل الصحيح بمقارنة الأداء المحقق بالنسبة إلى الأداء المطلوب. كذلك تعرف الفعالية المالية بأنها القدرة على تحقيق أهداف الشركة من خلال تحسين أداء الأنشطة المختلفة، وهي مفهوم مكمل للكفاءة فعدم كفاءة الشركة يعني عدم فعاليتها في تحقيق أهدافها بالشكل الصحيح (لبنى نعمان، ٢٠١٧: ١١٢).

٢- أنواع مؤشرات الفعالية المالية:

أصبحت مؤشرات الفعالية المالية على قدر من الأهمية لجميع المؤسسات الهادفة إلى الربح وذلك نتيجة المنافسة الحادة بين مختلف المؤسسات، ولقد ذكر (سيد جاد الرب، ٢٠٠٩: ١٢٦) مؤشرات الفعالية المالية كالتالي:

١- العائد على الأصول.

٢- العائد على حقوق الملكية.

٣- مجمل هامش الربح.

٤- معدل العائد السوقي.

٥- القوة الإيرادية.

٦- هامش ربح التشغيل.

العائد على الأصول:

توضح نسبة العائد على الأصول (ROA) إلى أي مدى تستخدم الإدارة موارد الشركة المختلفة (الأصول)، ويقاس صافي الربح الذي يحصل عليه المستثمرين في الشركة من استثماراتهم لأموالهم، ويعتمد على مقدار الأرباح التي تتحقق من الاستثمار في الأصول كما يقاس ربحية استثمارات الشركات القصيرة والطويلة الأجل وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والمالية وكلما ارتفع هذا المعدل كان مؤشر جيد نحو فعالية الأداء المالي في الشركات، ويعكس هذا المعدل كيف يمكن للإدارة أن تستخدم موارد استثماراتها الحقيقية بشكل جيد وفعال في توليد الأرباح، و يتم حسابها بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول (Gitman Lawrrnc, 2009: 68).

العائد على حقوق الملكية:

تعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمنشأة، وهي تعتبر من أهم النسب حيث يقرر الملاك بناءً عليها الاستمرار في الاستثمار أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق العائد المطلوب، وتقاس كالتالي:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح ÷ حقوق الملكية

وتتكون حقوق الملكية من (رأس المال، الأرباح المحتجزة، والاحتياطيات). (وائل خليل و ابراهيم السيد، ٢٠١٧: ١٤١).

معدل هامش الربح:

ويؤكد (وائل خليل و ابراهيم السيد، ٢٠١٧: ١٤١) بأنها توضح العلاقة بين صافي ايراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في قطاع الأعمال الذي تنتمي له المنشأة، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع في تكلفة الخامات المستخدمة في الإنتاج أو في العمالة المباشرة أو غيرها، وتقاس كالتالي:

$$\text{معدل هامش الربح} = \frac{\text{معدل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

معدل العائد السوقي:

يهدف المستثمر في الأسهم العادية إلى تحقيق العائد، وهناك نوعان من العوائد التي يمكن أن تتحقق من الاستثمار في الأسهم العادية، أولهما العائد الجاري الذي هو عبارة عن مقدار التوزيعات السنوية من الأرباح لحملة الأسهم، والعائد الرسمالي الذي هو عبارة عن الربح المتحقق من الفرق بين سعر بيع السهم وسعر الشراء (دريد أل شبيب، ٢٠١٢: ١٨٦). ويعبر عنها بربحية السهم الواحد مقسومة على القيمة السوقية للسهم، وهناك عدة عوامل تؤثر في العائد السوقي منها (الأرباح المؤقتة والأرباح الدائمة، نمو الشركة، حجم الشركة، وجود توزيعات نقدية على المساهمين، الرفع المالي).

القوة الإيرادية:

توفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى قدرة إدارة المنشأة على استخدام موجوداتها في توليد المبيعات والتي هي في الأساس المصدر الرئيسي للأرباح، لذلك نرى أن معدل دوران الموجودات تعتبر أحد طرفي المعادلة للقوة الإيرادية. حيث نتوقف تحديدها على الزاوية التي ينظر من خلالها لذلك المؤشر، فإذا كانت القوة الإيرادية مرادفاً للعائد على الموجودات فإنها تحدد بالمعادلة التالية (سليمان أبو صباح وجميل علاونة، ٢٠٢٠: ١٤٩):

$$\text{القوة الإيرادية} = \text{حافة صافي ربح التشغيل} \times \text{معدل دوران الموجودات}$$

أما إذا كانت مرادفاً للعائد على الاستثمار فإنها تحدد بالمعادلة التالية:

$$\text{القوة الإيرادية} = \text{حافة صافي الربح} \times \text{معدل دوران الموجودات}$$

فإذا قسمنا صافي المبيعات على صافي الأصول العاملة الملموسة لاستخرجنا معدل دوران الأصول العاملة، وبقسمة صافي ربح التشغيل على صافي العمليات نحصل على حافة صافي ربح التشغيل. ولتقييم القوة الإيرادية للمنشأة تستخدم قائمة الدخل وصافي الأصول العاملة الملموسة ويراعى عند احتسابها ما يلي:

- ١- تستبعد جميع عناصر الإيرادات والمصروفات التي لا تتعلق بالتشغيل، كما تستبعد الأصول غير الملموسة للوصول إلى صافي ربح التشغيل.
- ٢- تستبعد من إجمالي الأصول، الأصول غير العاملة للحصول على صافي الأصول العاملة الملموسة.

هامش ربح التشغيل(العمليات):

يحسب من خلال طرح كل من تكلفة البضاعة المباعة وإجمالي مصاريف التشغيل من المبيعات الصافية، ويتم حساب هذا المؤشر بقسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على المبيعات الصافية. ولا يعكس هذا المؤشر فقط العوامل المؤثرة في مجمل هامش الربح (أسعار المنتجات وتكلفة البضاعة المباعة)، ولكن أيضاً مصاريف التشغيل، ويلاحظ أنه إذا ظل مجمل هامش الربح ثابت نسبياً عبر الزمن في حين أن هامش ربح التشغيل ينخفض فإن هذا معناه أن مصاريف التشغيل في المنشأة ترتفع بدرجة غير متناسبة مع النشاط (سيد جاد الرب، ٢٠٠٩، ١٢٧).

رابعاً: الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

الإجابة عن أسئلة البحث واختبار فرضيات البحث:

- ١- الفرض الأول: لا يوجد تطبيق لمؤشرات الفعالية المالية في الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي.
- يظهر الجدول التالي مؤشرات الفعالية المالية حسب الشركة للأعوام من ٢٠١٥-٢٠٢٠ م كتالي:

واقع تطبيق مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي
 أ/ إبراهيم محمد سليمان الشيخ عيّد

جدول رقم (١) التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة حسب الشركة لمؤشرات الفعالية المالية

مؤشرات الفعالية المالية							
هامش ربح التشغيل	القوة الإيرادية	معدل العائد السوقي	معدل هامش مجمّل الربح	معدل العائد علي حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	التحليل الإحصائي	الشركة
0.267	0.469	0.216	0.422	0.116	0.095	المتوسط	بيرزيت للأدوية
0.15	0.22	0.34	0.49	0.09	0.07		القدس للمستحضرات الطبية
1.071	1.122	0.216	0.232	0.196	0.168		مصنع الزيوت النباتية
0.104	0.167	0.227	0.186	0.110	0.083		دواجن فلسطين
0.103	0.095	0.068	0.346	0.053	0.030		دار الشفاء
0.187	0.250	0.131	0.364	0.121	0.090		بيت جالا لصناعة الأدوية
0.0145	0.0378	0.3492	0.1210	0.0117	0.0097		مطاحن القمح الذهبي
0.007	0.031	0.310	0.040	0.018	0.009		سجانر القدس
0.193	1.190	0.213	0.292	0.228	0.158		العربية لصناعة الدهانات
0.021	0.091	0.304	0.181	0.028	0.012		الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات
0.081	0.125	0.289	0.223	0.061	0.046		الوطنية لصناعة الكرتون
-1.725	-0.089	0.144	0.320	-0.359	-0.171		فلسطين لصناعات اللدائن
0.06	0.02	0.08	0.18	0.02	0.02		شركة مصنع الشرق للإلكترونيات
0.041	0.287	0.222	0.262	0.053	0.047	المتوسط	مؤشرات القطاع
0.776	0.501	0.151	0.154	0.178	0.104	الانحراف المعياري	الصناعي المدرجة في بورصة
1.244	2.587	0.740	0.599	0.319	0.275	أعلى قيمة	فلسطين حسب (متغيرات الدراسة)
-5.638	-0.504	0.000	-0.312	-1.209	-0.622	أقل قيمة	

المصدر: إعداد الباحث، نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المالية للفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠ م.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

١- متغير معدل العائد على الاصول

أن المتوسط الحسابي لشركة مصنع الزيوت النباتية الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لجميع السنوات قد بلغت (0.168) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، وحازت على الترتيب الأول مقارنة بباقي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. أن المتوسط الحسابي لشركة فلسطين لصناعات اللدائن الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لجميع السنوات قد بلغت (-0.171) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، ولذلك حازت على الترتيب الأخير مقارنة بباقي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. أن المتوسط الحسابي لمؤشرات القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب متغير معدل العائد على الأصول قد بلغت (0.047) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.104)، أقل قيمة معدل العائد على الاصول (-0.622)، وأعلى قيمة للشركة (0.275).

٢- متغير معدل العائد على حقوق الملكية

أن المتوسط الحسابي لشركة العربية لصناعة الدهانات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لجميع السنوات قد بلغت (0.228) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، ولذلك حازت على الترتيب الأول مقارنة بباقي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. أن المتوسط الحسابي لشركة فلسطين لصناعات اللدائن الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لجميع السنوات قد بلغت (-0.359) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، ولذلك حازت على الترتيب الأخير مقارنة بباقي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. أن المتوسط الحسابي لمؤشرات القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب متغير معدل العائد على حقوق الملكية قد بلغت (0.053) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.178)، أقل قيمة معدل العائد على حقوق الملكية (-1.209)، وأعلى قيمة للشركة (0.319).

٣- متغير معدل هامش مجمل الربح

أن المتوسط الحسابي لشركة القدس للمستحضرات الطبية الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لجميع السنوات قد بلغت (0.49) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، ولذلك حازت على الترتيب الأول مقارنة بباقي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. أن المتوسط الحسابي لشركة سجانر القدس الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لجميع السنوات قد بلغت (0.040) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، ولذلك حازت على الترتيب الأخير مقارنة بباقي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. أن المتوسط الحسابي لمؤشرات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة فلسطين حسب متغير معدل هامش مجمل الربح قد بلغت (0.262) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.154)، أقل قيمة معدل هامش مجمل الربح (-0.312)، وأعلى قيمة للشركة (0.599).

٤- متغير معدل العائد السوقي

أن المتوسط الحسابي لشركة مطاحن القمح الذهبي الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لجميع السنوات قد بلغت (0.3492) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، ولذلك حازت على الترتيب الأول مقارنة بباقي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. أن المتوسط الحسابي لشركة دار الشفاء الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لجميع السنوات قد بلغت (0.068) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، ولذلك حازت على الترتيب الأخير مقارنة بباقي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. أن المتوسط الحسابي لمؤشرات القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب متغير معدل هامش مجمل الربح قد بلغت (0.222) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.151)، أقل قيمة معدل العائد السوقي (0.740)، وأعلى قيمة للشركة (0.000).

٥- متغير القوة الإيرادية

أن المتوسط الحسابي لشركة العربية لصناعة الدهانات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لجميع السنوات قد بلغت (1.190) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م،

ولذلك حازت على الترتيب الأول مقارنة بباقي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.

أن المتوسط الحسابي لشركة فلسطين لصناعات اللدائن الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لجميع السنوات قد بلغت (-0.089) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، ولذلك حازت على الترتيب الأخير مقارنة بباقي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.

أن المتوسط الحسابي لمؤشرات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة فلسطين حسب متغير القوة الإيرادية قد بلغت (0.287) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.501)، أقل قيمة القوة الإيرادية (-0.504)، وأعلى قيمة للشركة (2.587).

٦- متغير هامش ربح التشغيل

أن المتوسط الحسابي لشركة مصنع الزيوت النباتية الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لجميع السنوات قد بلغت (1.071) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، ولذلك حازت على الترتيب الأول مقارنة بباقي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.

أن المتوسط الحسابي لشركة فلسطين لصناعات اللدائن الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لجميع السنوات قد بلغت (-1.725) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، ولذلك حازت على الترتيب الأخير مقارنة بباقي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.

أن المتوسط الحسابي لمؤشرات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة فلسطين حسب متغير هامش ربح التشغيل قد بلغت (0.041) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.776)، أقل قيمة هامش ربح التشغيل (-5.638)، وأعلى قيمة للشركة (1.244).

وبذلك يكون الباحث قد أجاب على السؤال الأول: ما مستوى تطبيق مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الفلسطينية؟

وعليه تم تحقيق الهدف الأول للدراسة: معرفة مستوى تطبيق مؤشرات الفعالية المالية للشركات الفلسطينية.

وبذلك نرفض الفرض: أنه "لا يتم تطبيق مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الفلسطينية" ونقبل الفرض البديل " يتم تطبيق مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الفلسطينية".

٢- الفرض الثاني: لا يوجد أثر لخصائص الشركات لصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي على مؤشرات الفعالية المالية.

وللتحقق من صحة الفرض تم استخدام اختبار (ت) T-Test في حالات العينتين المستقلتين (Independent Samples T-Test) لاختبار الفروق التي تعزى لمتغير (مدة الإدراج في السوق، الأسلوب الإداري، المشاركة في أي دورة تدريبية لنظام التكاليف)، بينما تم استخدام اختبار تحليل التباين لأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار الفروق التي تعزى للمتغيرات (سنوات الخبرة، الدرجة العلمية) والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة وفقاً للبيانات الديموغرافية، والجداول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٢)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة تجاه متغيرات الدراسة

المحور	مدة الإدراج في السوق		الأسلوب الإداري		المشاركة في أي دورة تدريبية لنظام التكاليف		سنوات الخبرة		الدرجة العلمية	
	اسم الاختبار "ت"		اسم الاختبار "ت"		اسم الاختبار "ت"		اسم الاختبار "التباين الأحادي"		اسم الاختبار "التباين الأحادي"	
	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
الإدارة العليا	٢.١-	0.041	-800	.426	-0.23	.982	2.110	.128	.593	.622
توافر الموارد البشرية	١.٥٦-	0.124	-1.872	.065	.569	.571	3.974	.023	.291	.832
توافر البنى التحتية	-604	.548	-348	.729	-	.156	1.090	.341	.314	.815
(PFABC)	-	1.623	-	.230	-249	.804	3.004	.055	.098	.961
العائد على الأصول	1.413	.161	-1.450	.151	-788	.433	.769	.467	.231	.875

.803	.331	.170	1.813	.410	-.829	.390	-.864	.402	-.843	العائد على حقوق الملكية
.973	.075	.025	3.867	.102	-1.655	.001	-3.363	.988	-.015	مجمّل هامش الربح
.657	.539	.077	2.650	.693	-.396	.825	-.222	.565	.578	معدل العائد السوقي
.733	.429	.037	3.451	.778	-.283	.005	-2.887	.950	.063	القوة الإيرادية
.424	.943	.598	.518	.335	-.970	.854	-.185	.892	.136	هامش ربح التشغيل

وقد تبين من الجدول السابق التالي:

أنه باستخدام اختبار (ت) T-Test في حالات العينتين المستقلتين (Independent Samples T-Test) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغيرات الدراسة وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير مدة الإدراج في السوق باستثناء متغير اهتمام الإدارة العليا تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير مدة الإدراج في السوق.

أنه باستخدام اختبار (ت) T-Test في حالات العينتين المستقلتين (Independent Samples T-Test) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغيرات الدراسة وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير الأسلوب الإداري، باستثناء المتغيرات (مجمّل هامش الربح، القوة الإيرادية) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير الأسلوب الإداري.

أنه باستخدام اختبار (ت) T-Test في حالات العينتين المستقلتين (Independent Samples T-Test) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أكبر

من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغيرات الدراسة وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير المشاركة في أي دورة تدريبية لنظام التكاليف. أنه باستخدام اختبار (One-Way-ANOVA) التباين الأحادي لمقارنة ثلاث متوسطات أو أكثر من البيانات تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغيرات وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية، تعزى لمتغير سنوات الخبرة **باستثناء المتغيرات (توافر الموارد البشرية ، مجمل هامش الربح)** تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

أنه باستخدام اختبار (One-Way-ANOVA) التباين الأحادي لمقارنة ثلاث متوسطات أو أكثر من البيانات تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغيرات وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية، تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

خامساً: نتائج البحث وتوصياته

١- النتائج:

- يتم تطبيق مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الفلسطينية.
- عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير مدة الإدراج في السوق باستثناء متغير اهتمام الإدارة العليا تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير مدة الإدراج في السوق.
- عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير الأسلوب الإداري، باستثناء المتغيرات (مجمّل هامش الربح، القوة الإيرادية) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير الأسلوب الإداري.
- عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية، تعزى لمتغير سنوات الخبرة باستثناء المتغيرات (توافر الموارد البشرية، مجمّل هامش الربح) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية، تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

٢- التوصيات:

- ضرورة الاهتمام باحتساب مؤشرات الفعالية المالية.
- التركيز على تحسين العوامل التي تؤدي زيادة المبيعات.
- تبني الأنظمة التي تركز على التكنولوجيا المعلوماتية.
- الاهتمام بالعنصر البشري كأحد أهم العناصر التي تساهم في تقدم ورفعة الشركة.

المراجع العربية:

- أسماء سعيد الكنفاني، (٢٠١٧) "أثر تطبيق ممارسات إدارة سلسلة التوريد على مؤشرات الأداء المالي لمنشآت الأعمال مع دراسة ميدانية في القطاع الصناعي في ظل البيئة المصرية" مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد ٥٤، العدد ١، ٣١٥ - ٣٥٧، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- السيدة مختار طرخان، (٢٠١٩)، "أثر اختلاف مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي للشركة بخسائر تدهور الشهرة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة البحوث المحاسبية، مج ٢، ع ٢، ٣٦٤ - ٤٢١، كلية التجارة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
- ايهاب لطفي عابد، (٢٠١٩)، "تأثير الأداء المالي على قيمة البنك في حالة الاندماج المصرفي - بالتطبيق على البنوك المندمجة بجمهورية مصر العربية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٦٠١- ٦٥٩، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
- تامر سعيد محمد، (٢٠١٩)، "قياس تأثير الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري على مؤشرات قياس الأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)" المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد ١، العدد الأول، ١ - ٧٠، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.
- دريد آل شبيب، (٢٠١٢) "الأسواق المالية والنقدية" الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- رشا أحمد ابراهيم، (٢٠٢٠)، "أثر الشراكة الاستراتيجية لنموذج التأمين البنكي على الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة تجريبية البنك التجاري الدولي" مجلة الفكر المحاسبي، مجلد ٢٤، ٨٢٧ - ٨٦٨، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
- سيد جاد الرب، (٢٠٠٩)، "مؤشرات ومعايير تقييم الأداء - مدخل استراتيجي للتحسين المستمر والتميز التنافسي" جمهورية مصر العربية.
- طارق وفيق ابراهيم، (٢٠١٩)، "أثر التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن وموازنة البرامج والأداء في تحقيق فعالية الأداء المالي في الوحدات الادارية والحكومية" مجلة البحوث المحاسبية، مج ٢، ع ٢، ٤٩٦ - ٥٦٩، كلية التجارة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
- عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، (٢٠١٦)، "دراسات متقدمة في المحاسبة الإدارية" دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- لبنى هاشم نعمان، (٢٠١٧)، أثر نظام التكاليف على أساس الأنشطة على جودة المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء - دراسة ميدانية تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية العراقية. أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، جمهورية السودان.
- محمد الركابي وفايزة عبد الله وصالح الدين مبارك، (٢٠١٨) "تخصيص التكاليف البيئية على المنتجات وأثرها على الأداء المالي وغير المالي للشركة: دراسة تطبيقية" المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد ٣٨، العدد ٢، ١ - ٣٢، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
- محمد محمود ابراهيم، (٢٠١٨)، قياس الأثر المالي للسلوك المرجعي لعملاء البنوك من المنظمات (B2B) الصغيرة والمتوسطة. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٤٤٣ - ٤٨٩، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
- هيثم محمد البيسوني، (٢٠٢٠)، "أثر الإفصاح عن الدخل الشامل في ضوء المعايير المحاسبية المستحدثة على مؤشرات أداء البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية" مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢١، العدد الثالث، ٣٣٠ - ٣٧٢، جامعة بور سعيد، جمهورية مصر العربية.
- وائل رفعت خليل، ابراهيم جابر السيد، (٢٠١٧)، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- رشا علي الفقي، (٢٠٢٠) "استخدام التكامل بين نظام تكاليف النشاط المرتكز على الأداء وأسلوب محاسبة العميل لتدعيم دور المراجعة الاستراتيجية في ترشيد القرارات الإدارية - دراسة ميدانية" المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد ٢، العدد الثاني، ٢٣٩ - ٣١٨، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.
- سيد، عبد الفتاح سيد، (٢٠١٠)، تقييم فعالية الاساليب الحديثة لإدارة التكلفة وتقييم الأداء في ترشيد قرارات الإدارة الاستراتيجية لمنظمات الأعمال - دراسة ميدانية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، الجزء الثاني، جمهورية مصر العربية.
- طارق وفاق ابراهيم، (٢٠١٩)، أثر التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن وموازنة البرامج والأداء في تحقيق فعالية الأداء المالي في الوحدات الادارية والحكومية. مجلة البحوث المحاسبية، مج ٢، ع ٢، ٤٩٦ - ٥٦٩، كلية التجارة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
- عبير أحمد عبد الحافظ، وسلوى حسين رشدي، (٢٠١٧)، تقييم الأداء المالي للشركات التي تم خصصتها باستخدام البعد المالي لمقياس الأداء المتوازن- دراسة حالة شركة سيدي كير للبتروكيماويات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٤١٩ - ٤٥٤، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

واقع تطبيق مؤشرات الفعالية المالية في الشركات الصناعية الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي
أ/ إبراهيم محمد سليمان الشيخ محمد

علاء محمد بالتانوني، (٢٠١٦)، تحليل القوائم المالية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، جمهورية
مصر العربية.

المراجع الأجنبية:

- Lawrrnc Gitman.(2009). **Managerial Finance**, Manufactured in the United States, America.
- Martory B., Daniel Crozet (2012) **Human Resource Management** : Social management and Performance, printing Shirat , Paris.
- Sławomir Bukowski , Marzanna Lament, (2021), **Market Structure and Financial Effectiveness of Life Insurance Companies**. European Research Studies Journal Volume XXIV, Issue 2B, pp. 502-514.
- Vincent plauchet,(2006) **measurement and improvement of industrial performance**, Vol. 2 UPMF, France.